مؤشرات التبعية الغذائية

د. ناهد عبداللطيف محيسن *

SUMMARY

The Food Crisis reached a level that start to bluster the security & settlement of Egypt, in an economical, political & social way, and the continuation of this status will lead finally to the destruction & failure of all the National Developing projects, and also will lead to the impossibility of supplying the needs of all the population from food, because of the lasting of the increasing disability & deficiency in the Trading Balance & in the payments, Recipients Balance, and also the accelerating refuge to the external debts.

This Research Work will show the different meanings of the Food Security, and the Requests of obtaining such a Security, Also it states of the Rate of the Self Sufficient of needs, and that Meaning is not going to be obtained by cheapening or decreasing the Food imorts because this will harm the Topic status of the population. Also the Research will show comparisons between the relative weight of Food Groups in the Nourishment pattern, and the Self Sufficient Rates, beside a presentation for the structure of the External Trading in the Agricultural & Nutritional Products.

The Research will also suggest a group of signals & indicators which will help in measuring how much the dependence of Egypt on the outer world for satisfying it's nutritional needs, to determine how far could Egypt achieve the best Saturation rate in the Food field.

The Research will finally summarize the dangerous risk of this Food disability, from Economical, Political & Social risk views, besides Suggesting a group of future solutions that should be focused to limit these dangerous riskinesses & try to restricct them as much as possible.

* مدرس الاقتصاد والعلوم السياسية

● مفهوم الأمن الغذائى :

يذهب تعريف الأمن الغذائى فى مؤتمر الغذاء العالمى عام ١٩٧٤ إلى أنه " المعروض العالمى من المواد الغذائية الاساسية متاحاً ، على نحو كاف ، فى كل الأوقات ، لتعزيز التوسع المنتظم فى استهلاك الغذاء وللتعويض عن تقلبات الانتاج " .

والتعريف بهذا يركز على العرض والانشغال بالاكتفاء الذاتى على المستوى الوطنى، وبمقترحات من أجل مخزون الغذاء العالمى أو تدابير لتثبيت الواردات (مجلس الغذاء العالمى – لجنة الأمن الغذائى بالفاو)، إلا أن تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء على المستوى القومى هو ما يشغل كثير من الحكومات ، وبرغم ذلك نجد أن انتشار الجوع يمكن أن يتزامن بل وتزامن بالفعل مع وجود عرض كاف من الغذاء على المستويين القومى والدولى ، أى لم يعد ممكنا منذ أوائل الثمانينيات الحديث عن الأمن الغذائى على انه مشكلة " عرض الغذاء " دون الاشارة على الأقل إلى أهمية الوصول إلى الغذاء والاحقية فيه .

إذن الأمن الغذائى أصبح يعرف بالدرجة الأولى أنه " مشكلة الوصول إلى الغذاء " سواء بالوصول مباشرة إلى منتجى الغذاء او بطريقة غير مباشرة عن طريق خفض الاسعار فى السوق .[1]

أى أنه حدث تحول بالانتقال من المفهوم الاوسع للأمن الغذائى الذى تبنته الفاو ١٩٨٣ إلى التأكيد على " الوصول إلى الغذاء " كسمة أساسية لتعريف الأمن الغذائى ، ومن ثم تركز على الأمن الغذائى بالنسبة للفرد أى وصول الأفراد داخل الأسرة إلى الغذاء وهو ما يتوقف على ما يتحكمون فيه من موارد الاسرة .

وعليه تركز معظم التعريفات الحالية للأمن الغذائى على " أحقية الفرد " وأكثر التعريفات المتداولة للأمن الغذائى هو المقتبس من احدى دراسات السياسات للبنك الدولى والمنشورة عام ١٩٨٦ ، ويعرف الأمن الغذائى بأنه " وصول كل الناس ، فى كل وقت ، لغذاء كاف لحياة نشطة وصحية " .

وقد حدث تحول ثانى فى مفهوم الأمن الغذائى عام ١٩٨٥ ، بأن الطعام ليس سوى احد الأهداف التى يلاحقها الناس ، وإنما القضية هى قضية تفضيل زمنى ، أى أن

الناس يمضون جوعى الآن من أجل تجنب أن يصبحوا أكثر جوعاً فيما بعد.

أى أن التفضيل الزمنى له أهميته ليس من أجل المعيشة فقط ولكن أيضا من أجل تأمين معيشة متواصلة .

ووفقا لتعريف "أوسهوج" للأمن الغذائى :

" المجتمع الذى يتمتع بالأمن الغذائى ليس فقط هو الذى وصل إلى - حالة غذائية معيارية - بل الذى طور أيضا هياكل داخلية من المحافظة على هذه الحالة المعيارية فى مواجهة الازمات التى تهدد بخفض مستوى استهلاك الغذاء "

وقد ميز بين ثلاثة أنواع من الأسر :

١- أسر قادرة على التحمل وهى التى تحافظ على الأمن الغذائى على نحو متصل

٢- أسر ذات قدرة على التعافى وهى التى تعانى من الصدمات غير أنها تعود إلى حالة الأمن الغذائى بسرعة .

٣- أسر ذات وضع هش وهى التى تتزايد درجة عدم أمانها غذائيا فى مواجهة الصدمات .

وتختلف هذه الأسر عن بعضها فى درجة الحساسية " أى مدى التغير الذى يتبع الصدمة " ويوفر التفاعل بين القدرة على التعافى والحساسية إطارا قوياً لتحليل درجة انعدام الأمن الغذائى عبر الزمن.

- إن أكثر الأسر فقدانا للأمن الغذائى تتميز بحساسية مرتفعة وقدرة تعافى منخفضة .

إذن الأمن الغذائى بهذا المنظور يجعل من الأمن المعيشى شرطاً ضرورياً وكافياً فى الغالب للأمن الغذائى .

وقد حدث تحول آخر فى مفهوم الأمن الغذائى بالانتقال من المؤشرات الموضوعية إلى الرؤية الشخصية .

وذلك بتعريف الأمن الغذائى بأنه :

" يكون البلد والناس آمنين غذائياً عندما يعمل نظامهم الغذائى على نحو يزيل الخوف

من أنه لن يوجد ما يكفى للأكل وبصفة خاصة يتحقق الأمن الغذائى عندما يكون للفقراء وذوى الأوضاع الهشة اقتصادياً واجتماعيا منفذ آمن لما يريدون من طعام " .[٢]

إذن ليس المهم مجرد كمية الغذاء المستحقة ولكن أيضا نوعية هذا الاستحقاق .

بناءً على المفاهيم السابقة ، فإن تحقيق الأمن الغذائى يعنى تحقيق العناصر التالية :

١- الانتاج المحلى من الغذاء.

٢- توفير قدر كاف من النقد الاجنبى أو عائد الصادرات لسد العجز بين الانتاج المحلى والاستهلاك المحلى .

٣- قدرة فئات السكان المختلفة على شرائه والحصول عليه .

وهذا يذهب بنا للتعرض لبعض المفاهيم الاساسية :

● ***مفهوم نسبة الاكتفاء الذاتى :***

" قدرة أى بلد على الوفاء بالاحتياجات الغذائية الاساسية لمجموع السكان من خلال تخصيص الموارد الزراعية المتاحة لانتاج المواد الغذائية محلياً بغض النظر عن اعتبارات الميزة النسبية " .

● ***نسبة الاكتفاء الذاتى :***

" هى النسبة المئوية من اجمالى الاحتياجات الغذائية الضرورية على المستوى القومى التى يسدها الانتاج المحلى " .

وتحقيق الاكتفاء الذاتى برفض استيراد الغذاء لا يؤدى الى تحسن الحالة الغذائية بل يسبب الاضرار بها .

وعليه ترتب على عجز قطاع الزراعة والغذاء عن الوفاء بالاحتياجات الغذائية المتزايدة للسكان واللجوء الى استيراد الغذاء والاعتماد على العالم الخارجى فى تحقيق إشباع غذائى للسكان التالى:

١- زيادة فاتورة واردات الغذاء التى تستحوذ على نصيب كبير من جملة الصادرات السلعية وهى بذلك تمثل أعلى درجات التبعية للعامل الخارجى.

٢- استنزاف موارد النقد الاجنبى التى كان لابد لها أن تتوجه لشراء السلع الرأسمالية لاقامة المصانع وزيادة فرص التوظف للاعداد الهائلة من الشباب التى تدخل سوق العمل سنويا .

٣- زيادة نسبة الاعتماد على استيراد الاغذية من الخارج مما يعرض مصر للضغوط السياسية فى صورة وقف للمعونات الغذائية .

هذه العوامل فى مجملها تمثل أعلى درجات التبعية للعالم الخارجى .

فقد بلغت قيمة الواردات الغذائية كنسبة مئوية من اجمالى قيمة الصادرات الكلية لمصر نحو ٦٢٪ عام ١٩٩٢ لتصل الى نحو ١٠٧ ٪ عام ١٩٩٦ ، ٧٨٪ عام ٢٠٠٠ .

وهو ما يظهر مدى استنزاف موارد النقد الاجنبى التى كان من الممكن أن تساهم فى عملية التنمية .

تدنى نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية الغذائية :

أولا : الحبوب :

لقد انعكست مظاهر تناقص قدرة القطاع الزراعى على توفير الغذاء فى تناقص درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من السلع الغذائية بالرغم مما سجلته السنوات الاخيرة من تحسن فى درجة الاكتفاء الذاتى من بعض السلع الغذائية على نحو ما تشير اليه المؤشرات الواردة بالجدول رقم (١) ويمكن ايجازها فيما يلى :

- انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح على نحو يعكس زيادة الوزن النسبى للواردات فى اجمالى الاستهلاك فنجد أنها كانت فى بداية الستينات نحو ٥٤٪ ثم اخذت فى التناقص بدرجة كبيرة خلال عقد السبعينات والثمانينات ثم بدأت فى التزايد فى اوائل التسعينات لتصل إلى ٥٤,٢٪ عام ١٩٩٨ .
- كذلك انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى من الارز من ١٤٧,٥ بداية الستينات لتصل الى ادنى مستوى لها عام ١٩٩٠ لتصل الى ١٠٣,٨٪ ثم ١١٨,٢ ٪ عام ١٩٩٨ مما يعكس تناقص الوزن النسبى للفائض للتصدير من محصول الارز .

ثانيا البقوليات:

وبالنسبة للبقوليات والمتمثلة فى محصول الفول البلدى والعدس فقد تناقصت نسب الاكتفاء الذاتى منهما لتصل الى نحو ٧٧٪ أوائل التسعينات من الفول البلدى و ٧,٧ ٪ من العدس ثم ٩٦ ٪ من الفول و٨,٨ ٪ من العدس عام ١٩٩٨ .

ثالثا: البذور الزيتية :

بالنسبة لمجموعة البذور الزيتية فإن مؤشر درجة الاكتفاء الذاتى تشير الى وجود عجز مستمر تراوحت نسبة هذا العجز بين ٤٥٪ : ٦٠٪ فى فترة السبعينات والثمانينات ليصل هذا العجز الى نحو ٨٠٪ فى اوائل التسعينات ثم ليصل الى ٦٥٪ عام ١٩٩٨ مما يعنى وجود عجز متزايد من الانتاج المحلى ومن ثم تزايد الاستيراد من زيوت الطعام .

رابعا : الدرنيات :

أما بالنسبة لمحصول البطاطس والذى تميز بوجود فائض منه للتصدير ووجوده دائما فى قائمة الصادرات الزراعية بالرغم من دخول انواع اخرى من الخضروات فى قائمة الصادرات الزراعية فى اواخر الثمانينات وحتى الآن مما قد يشير الى تنوع الصادرات المصرية الا ان الكميات المصدرة من هذه الانواع مازالت تمثل هامشا محدودا من الانتاج ، وقد انخفضت درجة الاكتفاء الذاتى من البطاطس من نحو ١٩٨,٢ ٪ عام ١٩٦٠ الى نحو ١٢٠,٦ ٪ عام ١٩٩٣/٩٢ لتصل الى ١١٠٪ عام ١٩٩٨ ، مما يعنى تناقص حجم الصادرات من هذا المحصول الرئيسى فى قائمة الصادرات الزراعية .

خامسا : اللحوم الحمراء

أما بالنسبة للحوم الحمراء ، فقد سجلت نسبة الاكتفاء الذاتى منها تناقصاً من نحو ٩٥,٦٪ عام ١٩٦٠ لتصل الى نحو ٨٥ ٪ فى المتوسط أوائل التسعينات لتصل الى ٨٠٪ عام ١٩٩٨ .

سادسا : الأسماك :

كذلك الحال بالنسبة للأسماك حيث انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتى فى استهلاكها لتصل الى نحو ٧٢٪ عام ١٩٩٨ فى حين تزايدت نسبة الاكتفاء الذاتى من اللحوم

البيضاء فى منتصف الثمانينات واوائل التسعينات الى أن حققت اكتفاءً ذاتياً من اللحوم البيضاء عام ١٩٩٥ واستمر حتى الان مع قيام صناعة الدواجن فى الزراعة المصرية والذى يسجله الواقع الحالى .

سابعا : السكر :

ويعتبر السكر من السلع الغذائية التى تناقصت درجة الاكتفاء الذاتى منها بدرجة كبيرة فى بداية التسعينات حيث سجلت نحو ٥٥٪ عام ١٩٩١/٩٠ بعد أن كان ٨٩,٤٪ عام ١٩٧٥ ليصل الى نحو ٥٦٪ عام ١٩٩٨ ، نتيجة لتزايد الاستهلاك المحلى منه بمعدلات أكبر من معدلات الانتاج المحلى .

جدول رقم (١)

نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الزراعية

السلعة / السنوات	١٩٦٠	٧٥	٨٠	٨٥	٩٠/٨٩	٩١ /٩٠
١- قمح	٥٤	٤٠	٢٤,٢	٢١	٣٨,٧	٤٣,٨
٢- ذرة شامية	٩٥,٣	٨٧	٨٥	٥٦,٦	٧٧,٢	٧٦,١
٣- أرز	١٤٧,١	١٠٦,٥	١١٣,٤	١٠١,٢	١٠٥,٥	١٠٣,٨
٤- فول بلدى		٦٧,٦	٨١,٨	٩١,٤	٩٧,٣	٩٨,٧
٥- عدس	٩٦	٧٣	١١	١٣,٨	٢٥,٨	١٧,١
٦- فول سودانى	١٤٠	١٥٥,٦	٢٠٤,٧			
٧- بطاطس	١٩٨,٢	١٠٧,١	١١٣,٥	١١٠,٣	١٠٦,٤	١١٣,٣
٨- بصل		١١٣,٩	١٠٦,٣			١٠٦,٩
٩- ثوم						١٠٣,٣
١٠- لحوم حمراء	٩٥,٦	٩٤,٧	٨١,٦	٨١,٩	٩٨,٩	٨٦,٩
١١- سكر		٨٩,٤	٧٩,٧	٦٣,٩	٦٠,١	٥٥,٥
١٢- زيوت		٥٢,٢	٥٣,٦	٣٥,٨	١٧,٨	١٩,٦
١٣- لحوم بيضاء	١٠٠		٧٠,٨	٨٧,٤	٩٨,٩	٠,٢/١٠
١٤- ألبان	٩٤		٧٠	٨٨,٨	١٠٠	١٠٠
١٥- أسماك	١٠٠	٩٥	٩٢	٨٠,٢	٦٨,٦	٧٩,١

السلعة / السنوات	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨
١- قمح	٤٨,٢	٥٠,٥	٤٥,٩	٥١,٤	٤١	٤٠,٨	٤٧,٩	٥٤,٢
٢- ذرة شامية	٧٤,٨	٧٢,٣	٧٦	٧٢,١	١٠٣,٣	١٠١,٦	١٠٥,١	١١٢,١
٣- أرز	١٠٦,١	١٠٦,٦	١٠٢,٨	١٠٧,٠٠	١١٠,٤	١٠٦,٨	١١١,٦	١١٨,٢
٤- فول بلدى	٤٨,٤	٧٧,٣	٨٣,٥	٦٩,٧	٨٠,٥	٩١,٧	٩٦,٦	٩٦,٤
٥- عدس	١٠,٣	٧,٧	٩,٦	٩,٤	١١	٧,٣	٧	٨,٨
٦- فول سودانى								
٧- بطاطس	١١٣,٥	١٢٠,٦	١٠٧,٤	١١٦,٤	١١٦,٤	١٠٦,٣	١١٥	١١٠
٨- بصل								
٩- ثوم								
١٠- لحوم حمراء	٨٩,٥	٨٧,٣	٨٣,٢	٨٥,٧	٧٩,٤	٧٩,٢	٨٥,٨	٨٠,٤
١١- سكر	٦٧,٦	٧٧,١	٧١,٩	٨٣,٦	٧٢	٥٠,٩	٥١	٥٦,٦
١٢- زيوت	١٤,٤	١٥,٦				٣٥,٥	٣٦	٣٤,٨
١٣- لحوم بيضاء	٩٩,٦	٩٩,٣	٩٩,٥	٩٩,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٤- ألبان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٥- أسماك	٧٣,١	٧٩,٢	٧٢,٢	٧٣,٢	٧١,٣	٧٤,٣	٧٣,١	٧٢,٤

المصدر:

١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى الاحصائى ، اعداد مختلفة

٢) وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، اعداد مختلفة

من خلال العرض السابق لمؤشر الاكتفاء الذاتى نجد أن مصر حتى بداية الستينات كانت لا تعانى من العجز الغذائى باستثناء القمح ومع بداية حقبة السبعينات دخلت معظم السلع الغذائية دائرة العجز الغذائى وتدهورت نسب الاكتفاء الذاتى من أهم السلع الغذائية (القمح - العدس - الزيوت النباتية - اللحوم الحمراء - الاسماك والسكر ..) وبصورة مستمرة.

انعكس ضعف معدلات النمو فى الانتاج والناتج الزراعى مع التوسع الاقتصادى بالقطاعات غير الزراعية خلال فترة العقود الثلاثة الماضية لتناقص قدرة القطاع الزراعى على الوفاء بالاحتياجات المحلية من السلع الغذائية الى جانب ضعف معدلات النمو فى الانتاج الزراعى كان هناك زيادة فى معدلات الاستهلاك الاجمالى من السلع الغذائية وبمعدلات تفوق معدل الزيادة السكانية خاصة مع الاتجاه نحو الانفتاح الاقتصادى وتزايد معدلات الهجرة للعمل فى الدول العربية وما ترتب عليه من ارتفاع مستوى الدخول النقدية وزيادة معدلات الاستهلاك الفردى من السلع الغذائية كل هذه الظواهر انعكست فى تدهور نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية .[٣]

ولقد تضافرت مجموعة من العوامل ساعدت على تدهور نسب الاكتفاء الذاتى من هذه السلع الغذائية الاساسية نوجزها فيما يلى :[٤]

١- الزيادة المستمرة فى السكان بمعدلات تفوق معدلات الانتاج ومعدلات التوسع فى زيادة الرقعة الزراعية .

٢- تغير أنماط الاستهلاك الغذائية للأفراد بسبب تزايد النزوح من الريف الى المدينة وتحول السكان الى الاغذية الغنية بالبروتين الحيوانى والدهون .

٣- نقص الفائض من السلع الزراعية الغذائية فى الريف لسد احتياجات التوسع الحضرى مما زاد من استيراد المواد الغذائية من الخارج وارتفاع فاتورة الواردات الغذائية التى تلتهم موارد النقد الاجنبى التى يمكن استغلالها فى شراء واردات رأسمالية .

٤- انخفاض حجم الانتاج والانتاجية الزراعية نتيجة لتقادم اساليب الانتاج الزراعى وضعف السياسات الزراعية (تظهر البيانات المتاحة أن مصر حققت جدارة انتاجية عالية فى كثير من المحاصيل) أدى هذا كله الى تزايد قيمة الفجوة الغذائية سنة بعد اخرى مما أدى إلى تزايد مستمر فى اعباء الدين الخارجى وخدمته وما يترتب على ذلك من ضغوط سياسية وتبعية غذائية للعالم الخارجى .

× نمط استهلاك الغذاء :

مقارنة الوزن النسبى للمجموعات الغذائية فى النمط الغذائى بنسب الاكتفاء الذاتى :

بالنظر فى الجدول رقم (٢)

نجد أنه على الرغم من الارتفاع الكبير لمتوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية والذى بلغ نحو ٣٢٢٨,١ سعر حرارى / اليوم ، إلا أن نسبة مساهمة الانتاج النباتى في الإمداد بالسعرات الحرارية مرتفع للغاية إذ يصل إلى نحو ٩٣,٨ لمتوسط استهلاك الفرد على مستوى الجمهورية وتصل هذه النسبة الى ٧١,١٪ ، فى الدول المتقدمة و ٨٨,٧ ٪ فى الدول النامية .

كذلك تعد المنتجات النباتية هى المصدر الأساسى للبروتين حيث يشتمل البروتين النباتى على أكثر من ٨٥٪ من البروتين الذى يحصل عليه الفرد الا انه بمقارنة متوسط استهلاك الفرد اليومى من البروتين (بنوعيه) مع الاحتياجات الموصى بها دوليا (١٠٠ جرام) نجد أن متوسط استهلاك الفرد على مستوى الجمهورية (٨٥ جراما) وهو بذلك يأتى فى مكانه وسط بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.(٥)

ونجد أن الحبوب هى المصدر الاساسى لامداد الفرد بالسعرات الحرارية حيث تسهم بما نسبته ٦٦,٦٪ من اجمالى ما يحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية/ اليوم وكذلك تمثل الحبوب أيضاً المصدر الرئيسى فى امداد الفرد بالبروتين حيث تمده بنحو ٦٩٪ من جملة ما يحصل عليه الفرد من البروتين .

أى أن : نمط الاستهلاك الغذائى فى مصر يعتمد بدرجة كبيرة على الحبوب (قمح - ذرة) ، وبمقارنتها بنسبة الاكتفاء الذاتى من كل من القمح والذرة (٤٧,٤ ٪ للقمح ، ٧٩,٧ ٪ للذرة) خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٦ ، نرى فداحة الوضع الغذائى فى مصر ومدى اضطراره للاعتماد على الخارج فى الحصول على ضرورياته الغذائية .

يلى مجموعة الحبوب فى الأهمية من حيث مصدر الامداد بالسعرات الحرارية للفرد المصرى ، مجموعة السكريات والمحاصيل السكرية ، حيث تمثل نحو ٩,٧ ٪ من جملة السعرات الحرارية / اليوم التى يحصل عليها الفرد المصرى ، وبمقارنتها بنسبة

الاكتفاء الذاتى من السكر والتى بلغت نحو ٧٤,٤٪ خلال الفترة ٩١- ١٩٩٦ يتضح مدى العجز الذى تعانى منه مصر فى هذه المجموعة الغذائية .

جدول رقم(٢)

متوسط استهلاك الفرد اليومى من السعرات الحرارية والبروتينات (بالجرام) من المجموعات الغذائية المختلفة فى مصر كمتوسط للفترة ٩٠ - ١٩٩٦

	متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية	%	متوسط استهلاك الفرد من البروتينات (بالجرام)	%
الحبوب	٢١٤٨,٥	٦٦,٦	٥٨,٦	٦٩
درنيات	٥١,٥	١,٦	٠,٨	١,١
محاصيل سكرية	١٩,٠٠	٠,٦	٠,٢	٠,٢
سكريات	٢٩٢,٤	٩,١	٠,٠	٠٠
بقوليات	٧٧,١	٢,٤	٥,٨	٦,٨
محاصيل زيتية	١٩,٠٠	٠,٦	١,٢	١,٤
زيوت نباتية	١٩٤,٠٠	٦,٠٠	٠٠	٠٠
خضروات	٧٩,٦	٢,٥	٤,١	٤,٨
فاكهة	١٢٨,٩	٤	١,٧	٢
لحوم	٧٦,٢	٢,٤	٦,٥	٧,٧
دهون حيوانية	٥٣,٨	١,٧	٠,١	٠,١
ألبان	٥٠,٢	١,٦	٣,٢	٣,٨
بيض	٨,٢	٠,٣	٠,٦	٠,٧
اسماك	١٢,٧	٠,٤	٢,٠	٢,٤
اجمالى	٣٢٢٨,١	١٠٠%	٨٤,٨	١٠٠%

المصدر : منظمة الزراعة والأغذية ، الأمم المتحدة ، قاعدة بيانات الموازين السلعية الغذائية

جدول رقم (٣)
متوسط استهلاك الفرد اليومى من الدهون من المجموعات الغذائية المختلفة فى مصر كمتوسط للفترة ١٩٩١-١٩٩٦

	متوسط استهلاك الفرد من الدهون /جم	%
الحبوب	١٥,١	٢٦
درنيات	٠,١	٠,٢
محاصيل سكرية	٠,١	٠,٢
سكريات	٠,٠	٠٠
بقوليات	٠,٣	٠,٥
محاصيل زيتية	٣,٢	٥,٥
زيوت نباتية	٢١,٩	٣٧,٩
خضروات	٠,٦	١
فاكهة	٠,٦	١
لحوم	٥,٣	٩,٢
دهون حيوانية	٦,١	١٠,٦
ألبان	٣,٣	٥,٧
بيض	٠,٦	١
اسماك	٠,٥	٠,٩

المصدر : منظمة الزراعة والأغذية ، الأمم المتحدة ، قاعدة بيانات الموازين السلعية الغذائية

تأتى مجموعة البقوليات بعد الحبوب فى مدى مساهمتها فى امداد الفرد المصرى بالبروتين النباتى حيث تسهم بنحو ٦,٨ ٪ من جملة احتياجات الفرد المصرى من البروتين اليومى .

وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من الفول البلدى نحو ٧١,٩ ٪ ومن العدس نحو ٩,٦ ٪ خلال الفترة ٩١ - ١٩٩٦ .

مما يعكس شدة العجز فى تلك السلع ومدى الاعتماد على الخارج فى الحصول عليها لسد احتياجات الأفراد الغذائية الضرورية .

أما بالنسبة للدهون، فبالنظر إلى الجدول رقم (٣) نجد أن الإنتاج النباتى يسهم بما نسبته ٧٢,٧٪ من جملة احتياجات الفرد المصرى من الدهون فى اليوم وهى (٥٧,٨ جم) من الدهون ، وتساهم مجموعة المحاصيل الزيتية والزيوت النباتية بما نسبته ٤٣,٤٪ من احتياجات الفرد اليومية من الدهون وهى نسبة عالية جدا إذا ما قورنت بنسبة الاكتفاء الذاتى التى حققتها مصر من هذه المحاصيل فى تلك الفترة وهى نحو ١٥٪ وهو ما يشير الى مدى فداحة العجز الغذائى فى تلك المحاصيل وخطورة الاعتماد على الخارج فى سد هذه الاحتياجات وما يترتب عليه من تبعية غذائية لها مخاطرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

هيكل التجارة الخارجية للسلع الزراعية والغذائية:

كان لقطاع الزراعة الدور الرئيسى فى توفير النقد الاجنبى خلال عقد الستينات ، حيث كانت الصادرات من السلع الزراعية والغذائية تشكل النسبة الغالبة من اجمالى الصادرات السلعية المصرية حيث بلغت نحو ٨٦,٦٪ منها عام ١٩٦١ ، إلا أن ضعف معدلات النمو فى الانتاج الزراعى بالقياس لمعدلات النمو فى الطلب على السلع الزراعية والغذائية خلال السنوات التالية لعقد الستينات وانعكاس ذلك فى تناقص درجة الاكتفاء الذاتى و بالتالى تناقص الفائض المتاح للتصدير من سلع التصدير الى جانب تزايد حجم الواردات من السلع المستوردة ، أى انخفض النصيب النسبى للصادرات من السلع الزراعية والغذائية الى اجمالى الصادرات السلعية المصرية لتصل الى ١٤,١٪ أوائل التسعينات ثم إلى نحو ١٠,٨ ٪ عام ٢٠٠٠ وعلى الجانب الاخر بلغ

النصيب النسبى للواردات من السلع الزراعية والغذائية نحو ٢٧,٧٪ أوائل التسعينات لتصل الى ٢٥,٢ ٪ عام ٢٠٠٠ من جملة الواردات السلعية المصرية . ولقد انعكس ذلك بدوره فى ارتفاع قيمة الواردات من السلع الزراعية والغذائية عن قيمة الصادرات منها وبالتالى تحقق عجز فى الميزان التجارى الغذائى بلغ نحو ٦١٧٦,٥ مليون جنيه أوائل التسعينات ليصل الى نحو ١٠٢١٣,١ عام ٢٠٠٠ أى ما نسبته حوالى ٣٢,٢٪ من اجمالى العجز فى الميزان التجارى المصرى عام ٢٠٠٠ .[٦]

ويتشكل الجانب الأكبر من الصادرات الزراعية والغذائية من السلع الزراعية الخام حيث بلغت قيمة الصادرات السنوية منها خلال الفترة ٩٥ - ١٩٩٨ نحو ١٠٥١ مليون جنيه فى المتوسط أى بما نسبته ٦٢٪ من جملة الصادرات الزراعية والغذائية خلال نفس الفترة ليصل الى ١٦٥٧ مليون جنيه سنة ٢٠٠٠ ,

بالنظر في الجدولين (٤) و(٥) نلاحظ ما يلي:

تُشكل الصادرات من القطن الخام النسبة الغالبة فى اجمالى الصادرات من السلع الزراعية والغذائية الخام ، وقد بلغت الصادرات المصرية من القطن الخام نحو ٢٥,٨ ٪ من جملة الصادرات المصرية من السلع الزراعية والغذائية خلال الفترة ٩٥-١٩٩٨ ، وذلك مقابل ٨٣٪ عام ١٩٦١/٦٠ ليصل حجم الصادرات من القطن نحو ٦٧٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ وتأتى البطاطس فى المرتبة الثانية فى السلع التصديرية الزراعية والغذائية الخام حيث بلغت ما نسبته ١٣,٥٪ تقريبا خلال الفترة ٩٥ - ١٩٩٨ من جملة الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية لتصل الى نحو ١١٪ عام ٢٠٠٠ حيث بلغ حجم الصادرات من البطاطس عام ٢٠٠٠ نحو ٩٣ مليون جنيه ثم تأتى بعد ذلك وعلى الترتيب محاصيل البصل والبرتقال والخضروات البقولية الجافة ثم النباتات الطبية والعطرية والفول السودانى ثم الطماطم والثوم .

ثم تأتى الصادرات من السلع الزراعية والغذائية تامة الصنع فى المرتبة التالية حيث بلغت قيمة الصادرات السنوية منها نحو ٣٣٪ من اجمالى الصادرات الزراعية والغذائية السنوية خلال الفترة ٩٥ - ١٩٩٨ لتصل الى نحو ٣٠٪ عام ٢٠٠٠ ، والتى تتمثل اساساً

فى الأرز المبيض حيث بلغ نصيبه من اجمالى الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية خلال هذه الفترة نحو ٢٠٪ من اجمالى الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية، وقد انخفض حجم الصادرات من الارز من نحو ٤٥٧ مليون جنيه عام ٩٨ الى نحو ٣٦١ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ ، يلى الارز من حيث الاهمية من السلع الزراعية تامة الصنع فى التصدير كل من البصل المجفف والخضروات المجمدة ثم الخضروات والفاكهة المحفوظة على الترتيب .

أما بالنسبة للصادرات من السلع الزراعية والغذائية نصف المصنعة التى تتمثل اساساً فى نفايات السكر والمولاس فقد ساهمت بما نسبته ١,٦٪ / ٠,٧٪ على التوالى من جملة الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية ، يليها من حيث الأهمية كل من زيوت الطعام و الاستيارين والشحوم ، يلى ذلك اللحوم الطازجة والمجمدة والتى تساهم بنسبة ضئيلة جداً فى الصادرات لا تتعدى ٠,٠٢ ٪ من اجمالى الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية.(٧)

أما فيما يتعلق بالواردات فهناك قائمة عريضة من السلع المستوردة تتنوع ما بين سلع زراعية خام وأخرى وسيطة وأخرى استثمارية الى جانب سلع استهلاكية تستهلك فى صورتها الخام أو نصف المصنعة أو تامة الصنع .

ويأتى القمح فى اول قائمة الواردات المصرية من حيث الاهمية حيث بلغ متوسط الواردات السنوية من محصول القمح ما قيمته نحو ٢٩٧٨ مليون جنيه خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ (نحو ربع (٢٥٪) جملة الواردات الزراعية والغذائية السنوية) ليصل الى نحو ٢١٣٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ ، وتحتل الذرة الشامية المركز الثانى فى قائمة الواردات الزراعية والغذائية من المواد الخام حيث بلغت الواردات السنوية من الذرة الشامية خلال الفترة ٩٥- ١٩٩٨ نحو ١٣١٩ مليون جنيه (نحو ١١٪ من جملة الواردات الزراعية والغذائية السنوية) لتصل الى ١٩٣٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ .

أما بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية الوسيطة تأتى فى المقدمة الواردات من زيوت الطعام والشحوم والدهون حيث ساهمت بما نسبته نحو ١٤٪ من جملة الواردات الزراعية والغذائية السنوية خلال نفس الفترة يليها فى الاهمية السكر حيث

بلغت نسبة الواردات السنوية منه نحو ٥,٥ ٪ من جملة الواردات السنوية الزراعية والغذائية .

وتمثل السلع الاستثمارية نحو ١,٧ ٪ من جملة الواردات السنوية الزراعية والغذائية أما فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية فهى تحتل حوالى ٣٣٪ من جملة الواردات السنوية الزراعية والغذائية وتأتى فى مقدمتها اللحوم التى تشكل نحو ٨٪ من جملة الواردات السنوية الزراعية والغذائية ، يليها فى الترتيب الألبان ثم الاسماك ثم مجموعة البقوليات .

هذا ، و يعكس هيكل الصادرات والواردات من السلع الزراعية والغذائية ، مدى التنافس على استغلال الموارد الزراعية الطبيعية ، إلى جانب وجود التناقض بين هدف زيادة الصادرات من بعضها وهدف تخفيض الواردات من البعض الاخر ، مما يوجب ضرورة تحديد أولويات التوسع فى انتاج كل من هذه السلع للوصول الى المستوى الأمثل لكل من الهدفين الى جانب تحقيق الاستغلال الامثل للموارد الزراعية المتاحة لدينا .

جدول رقم (٤)

صادرات وواردات السلع الزراعية والغذائية / اجمالى الصادرات والواردات السلعية خلال السنوات ٧٩ – ٢٠٠٠

السنوات	صادرات السلع الزراعية والغذائية / اجمالى الصادرات			واردات السلع الزراعية والغذائية / اجمالى الواردات			الفائض أو العجز التجارى		
	اجمالى الصادرات السلعية (مليون جنيه)	الصادرات الزراعية والغذائية		اجمالى الواردات السلعية (مليون جنيه)	الواردات الزراعية والغذائية		الاجمالى (مليون جنيه)	الفائض والعجز الزراعى	
		مليون جنيه	%		مليون جنيه	%		مليون جنيه	%
١٩٧٩-١٩٨٣	٢٠٢٣,٥	٤٥٩,٣	٢٢,٧	٥١٦٤,٦	١٥٥١,٦	٣٠	(٣١٤١,١)	(١٠٩٢,٣)	٣٤,٨
١٩٨٥-١٩٨٩	٣٤٨٥,٨	٦٩١,٤	١٩,٨	١١٨٦٢,٩	٢٤٣٣,٧	٢٨,٩	(٨٣٧٧,١)	(٢٧٤٢,٣)	٣٢,٧
١٩٩٠-١٩٩٤	١٠٣٢٢,٤	١٤٥٩,٢	١٤,١	٢٧٥٤١,٣	٧٦٣٥,٧	٢٧,٧	(١٧٢١٨,٩)	(٦١٧٦,٥)	٣٥,٩
١٩٩٥	١١٧٠٣,٨	١٧٧٣,٣	١٥,٢	٣٩٨٩٠,٩	١١٢٧٥,١	٢٨,٣	(٢٨١٨٧,١)	(٩٥٠١,٨)	٣٣,٧
١٩٩٦	١٢٠٠٤,١	١٦٩٩,٩	١٤,٢	٤٤٢١٧,٩	١٢٦٢٦,٣	٢٨,٦	(٣٢٢١٣,٨)	(١٠٩٢٦,٤)	٣٣,٩
١٩٩٧	١٣٠٨٣,٨	١٥٠٠,٦	١١,٥	٤٤٨٨٥,٨	١١٥٥٩,٣	٢٥,٨	(٣١٨٠٢)	(١٠٠٥٨,٧)	٣١,٦
١٩٩٨	١٠٦٨٥,٨	١٧٧١,٨	١٦,٦	٥٦٠٢٥,٩	١١٥٥١,٩	٢٠,٦	(٤٥٣٤٠,١)	(٩٧٨٠,١)	٢١,٦
١٩٩٩	١١٨٤٥,٨	١٩٣٢,٢	١٦,٣	٥٤٣٦٦,٠	١٢١٥٤	٢٢,٣	(٤٢٥٢٠,٢)	(١٠٢٢١,٨)	٢٤
٢٠٠٠	١٥٣٩١,٥	١٦٥٦,٧	١٠,٨	٤٧١١٠,٤	١١٨٧٠	٢٥,٢	(٣١٧١٨,٩)	(١٠٢١٢,٣)	٣٢,٢
٢٠٠٠-٩٥	١٢٤٥٢,٥	١٧٢٢,٤	١٣,٨	٤٧٧٤٩,٥	١١٨٣٩,٤	٢٤,٨	(٣٥٢٩٧)	(١٠١١٧)	٢٨,٧

المصدر: حسبت بواسطة الباحثة من النشرة السنوية للتجار الخارجية، أعداد مختلفة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.

جدول رقم (٥)

قيمة الصادرات السنوية من السلع الزراعية والغذائية كمتوسط للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨

السلع	المتوسط السنوى بالمليون جنيه	%
(١) مواد خام		
قطن خام	٤٣٥,٤٠٨	٢٥,٨٢
بطاطس	٢٢٦,٣٩٧	١٣,٤٢
طماطم	٥,٩٦٥	٠,٣٥
ثوم	٥,٨٧٣	٠,٣٥
بصل	٥٠,٧٥٢	٣,٠٠
خضروات بقولية جافة	٢٨,١٣٣	١,٦٧
برتقال	٣٩,٩٢٢	٢,٣٧
ليمون حامضى	٨,١٥٦	٠,٤٨
فول سودانى	٢٢,٣٧٩	١,٣٣
نباتات طبية وعطرية	٢٥,٧٢٩	١,٥٣
بذور عباد الشمس	٤,٢٥٠	٠,٢٥
أخرى	١٩٨,٠٣٥	١١,٧٤
جملة	١٠٥٠,٩٩٩	٦٢,٣٣
(٢) سلع نصف مصنعة		
نباتات سكر	٢٦,٥٨٤	١,٥٨
مولاس	١١,٨٢٤	٠,٧
لحوم طازجة ومجمدة	٨,٨٣١	٠,٥٢
استيارين وشحوم	١٦,٧٨١	١,٠٠
زيوت طعام	٨,٩٤٦	٠,٥٣
أخرى	٦,٥٢٩	٠,٣٩
جملة	٧٩,٤٩٥	٤,٧١
(٣) سلع تامة الصنع :		
بصل مجفف	٥٣,٠٣٨	٣,١٥
خضروات مجمدة	٤٦,٤٩٤	٢,٧٦
خضروات وفاكهة محفوظة	١٥,٦٦٥	٠,٩٣
ثوم مجفف	٠,٥٤٦	٠,٠٣
خضروات مجففة اخرى	٥,٩٨٥	٠,٣٥
ارز مقشور	٣٢٢,٥٣٧	١٩,١٣
كسب ومحضرات تغذية حيوان	٢,٧٣٧	٠,١٦
اخرى	١٠٨,٨٢٥	٦,٤٥

المصدر: تقرير التجارة الخارجية المجمع، وزارة التجارة الخارجية، ٢٠٠٠

مؤشرات التبعية الغذائية :

نعرض فيما يلى مجموعة من المؤشرات التى تقيس مدى اعتماد مصر على العالم الخارجى فى تدبير احتياجاتها الغذائية لتحديد مدى قدرتها على تحقيق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتى فى مجال الغذاء .

١- نسبة الاكتفاء الذاتى الغذائى : أى نسبة الانتاج المحلى من السلع الغذائية الى جملة الاستهلاك الغذائى .

ويمثل معكوس هذه النسبة مدى اعتماد مصر على الغير فى الحصول على الغذاء.

٢- نسبة جملة المدفوعات المرتبطة باستيراد الغذاء الى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة فكلما زادت قدرة الدولة على دفع ثمن وارداتها الغذائية من حصيلة صادراتها ، (وبالتالى انخفضت نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية الى حصيلة الصادرات) كان موقفها أقل حرجا من منظور التبعية.

٣- مدى التركز الجغرافى لمصادر الغذاء المستورد ، لبيان ما إذا كان الاعتماد على دولة واحدة أو عدد محدود من الدول فى الحصول على نسبة كبيرة من الواردات الغذائية .

٤- مدى الاعتماد على القروض والمنح الاجنبية فى تمويل الواردات الغذائية.

٥- نسبة القروض والمنح الاجنبية المخصصة لاستيراد الغذاء الى جملة القروض والمنح الاجنبية التى تحصل عليها الدولة .

٦- مدى قدرة الدولة على مواجهة توقف الواردات الغذائية لأسباب سياسية او عسكرية ، بدلالة نسبة المخزون الاستراتيجى من السلع الغذائية الى جملة الحاجات الغذائية ، أو نسبة احتياطى النقد الاجنبى الى جملة المدفوعات عن الواردات الغذائية .

المؤشر الأول : مؤشر مدى الاعتماد على الغير فى الحصول على الغذاء :

تم حساب هذا المؤشر من نسب الاكتفاء الذاتى لمجموعة من السلع الغذائية الهامة وترجيح هذه النسب بأوزان تعكس بشكل تقريبى الأهمية النسبية لهذه السلع على سلم

الحاجات الاساسية وتم حصر هذه السلع فى ثمان سلع هامة هى :

القمح - الارز - الذرة - الفول والعدس - الزيوت - السكر - اللحوم والاوزان التى استخدمت هى الأوزان التالية :

القمح ٠,٢٤٤ - الأرز ٠,٢١٠ - ذرة ٠,١٧٦ - فول وعدس ٠,١٤٢ - الزيوت ٠,١٠٨ - السكر ٠,٠٧٤ - اللحوم ٠,٠٤٠

- ونظراً لخطورة الاعتماد على الخارج فى حصول الدول على غذائها ، فقد تم تعريف فترة الانتقال أى المرحلة الفاصلة بين استقلال الدولة وتبعية الدولة ، بأنها المدى " من ١٥٪ : أقل من ٣٠٪ " أى أن الدولة التى تحصل على احتياجاتها الغذائية من الخارج بنسبة تقل عن ١٥٪ هى دولة مستقلة فى حين انه لو كان اعتمادها على الخارج فى الحصول على الغذاء بنسبة ٣٠٪ فيما فوق فهى دولة تقع فى منطقة التبعية الغذائية وما بينهما تكون منطقة الانتقال التى تكون فيها الدولة مؤهلة أكثر من غيرها للخروج من التبعية أى أكثر من غيرها فى تحقيق التنمية المستقلة أى أنها منطقة الخطر أو القابلية للاستقلال. (٨)

ويوضح الجدول رقم (٦) قيم المؤشرات المرجحة للفترات الزمنية المختلفة وبمتابعتها نجد أن مصر منذ عام ٧٥ وهى تقع فى منطقة التبعية الغذائية التى تزايدت مع بداية الثمانينات وما بعدها .

جدول رقم (٦)
متوسط نسب الاكتفاء الذاتى

	المؤشر المرجح					
١- قمح	٠,٢٤٤	١,٣	٠,٩	١,٢	٢	١,٩
٢- ذرة شامية	٠,١٧٦	٤,٩	٤	٣,٨	٤,٢	٦
٣- أرز	٠,٢١٠	٥,٢	٥,١	٤,٩	٥	٥,٣
٤- فول بلدى + عدس	٠,١٤٢	٨,٢	٣,٩	٨	٦,١	٧
٥- الزيوت	٠,١٠٨	٤,٩	٤,١	٢,٥	١,٥	٣,٣
٦- السكر	٠,٠٧٤	١١,٤	٩,٧	٨,٤	٩,٦	٧,٨
٧- اللحوم	٠,٠٤٠	٢٢,١	٢٠,٥	٢٢,٦	٢١,٦	٢٠,٣
المؤشر المرجح		٥٨	٤٨,٢	٥١,٤	٥٠	٥١,٦
نسبة الاعتماد على الخارج		٤٢	٥١,٨	٤٨,٦	٥٠	٤٨,٤

المصدر : حسبت بواسطة الباحث

نسبة الواردات الغذائية إلى جملة حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة (بالمليون جنيه)

الفترة	جملة الصادرات	الواردات الغذائية	النسبة
٧٩ - ١٩٨٣	٢٠٢٣,٥	١٥٥١,٦	%٧٦,٧
٨٥ - ١٩٨٩	٣٤٨٥,٨	٢٤٣٣,٧	%٦٩,٨
٩٠ - ١٩٩٤	١٠٣٢٢,٤	٧٦٣٥,٧	% ٧٤
٩٥- ٢٠٠٠	١٢٤٥٢,٥	١١٨٣٩,٤	% ٩٥,١

المصدر :جمعت وحسبت من نشرة التجار الخارجية السنوية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

المؤشر الثانى : مؤشر نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية الى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة

يعتبر هذا المؤشر مكملا للمؤشر السابق للتبعية الغذائية فعندما تكون نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية عالية ، فإنه يجب التمييز بين الدول حسب قدرتها على دفع ثمن تلك الواردات من حصيلة صادراتها .

فالدولة التى لا تمثل فاتورة وارداتها الغذائية مهما بلغت سوى نسبة ضئيلة من حصيلة صادراتها ، تعتبر فى وضع أفضل أو أقل خطورة من دولة تلتهم فيها الواردات الغذائية نسبة كبرى من حصيلة صادراتها وبالتالى تلجأ للاقتراض الخارجى لاستكمال حاجاتها من الواردات الأخرى .

وبالنظر فى الجدول رقم (٧)، نجد أن هذه النسبة تراوحت بين نسب شديدة الحرج منذ عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٩٥ بمتوسط نحو ٧٥٪ لتبلغ ذروتها خلال الفترة ٩٥ - ٢٠٠٠ بوضع مزعج جداً يشير الى أعلى درجات التبعية فقد التهمت فاتورة الواردات الغذائية الى مصر نحو ٩٥٪ من جملة حصيلة صادراتها المنظورة وغير المنظورة بدلا من توجيه هذه الحصيلة من النقد الاجنبى لشراء آلات استثمارية تفتح مجالات وفرص عمل للعديد من المواطنين للتقدم على طريق التنمية .

خاصة وأنه تم اعتبار أن الدولة التى تلتهم وارداتها الغذائية ٣٠٪ أو أكثر من حصيلة صادراتها هى دولة فى وضع حرج وتقع فى منطقة التبعية وأن أقل من ١٠٪ تدخل فى منطقة الاستقلال .

جدول رقم (٧)

نسبة الواردات الغذائية الى جملة حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة (بالمليون جنيه)

الفترة	جملة الصادرات	الواردات الغذائية	النسبة
٧٩ – ١٩٨٣	٢٠٢٣,٥	١٥٥١,٦	%٧٦,٧
٨٥ – ١٩٨٩	٣٤٨٥,٨	٢٤٣٣,٧	%٦٩,٨
٩٠ – ١٩٩٤	١٠٣٢٢,٤	٧٦٣٥,٧	% ٧٤
٩٥- ٢٠٠٠	١٢٤٥٢,٥	١١٨٣٩,٤	% ٩٥,١

المصدر : جمعت وحسبت من نشرة التجار الخارجية السنوية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، أعداد مختلفة

المؤشر الثالث: مدى التركز الجغرافى لصادر الغذاء المستورد

ويهدف هذا المؤشر لبيان ما إذا كانت الدولة تعتمد على دولة واحدة أو عدد محدود من الدول فى الحصول على نسبة كبيرة من وراداتها الغذائية .

جدول رقم (٨)

التوزيع الجغرافى للواردات الغذائية

	١٩٩٦		٩٧		٩٨		٩٩		٢٠٠٠		٢٠٠٠-٩٦
		%		%		%		%		%	
الولايات المتحـدة الامريكية	١٤١٤	٧٧	٦٠١	٤٤	٧٨٥	٥٨	١٠٥٩	٧١,٢	٩٩٧	٦٦	% ٦٣
الاتحاد الاوربى	٣٩	٢	١٩٢	١٤	١٦٨	١٢,٤	٧٧	٥,٢	٩٥	٦,٣	%٨
الدول العربية	٧	٠,٤	١١	٠,٨	١٤	١	٢١	١,٤	٢١	١,٤	%١
اسيا	٨٦	٤,٧	٨١	٦	٨٢	٦,١	١٦١	١٠,٨	١١٩	٧,٩	%٧
أخرى	٢٩٢	١٥,٨	٤٧٤	٣٤,٩	٣٠٢	٢٢,٤	١٦٩	١١,٤	٢٧٨	١٨,٤	%٢١
جملة	١٨٣٨		١٣٥٩		١٣٥١		١٤٨٧		١٥١٠		

المصدر : جمعت وحسبت من نشرات التجارة الخارجية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، اعداد مختلفة .

● إن المدى الذي يمكن أن يسمح به لتكون الدولة فى حالة انتقال بالنسبة لوارداتها الغذائية من دولة معينة تراوح من ١٥ - ٢٠٪ وإذا كانت هذه النسبة أقل فإن الدولة تقع فى منطقة الاستقلال، أما إذا ارتفعت أكثر من ذلك تكون الدولة واقعة فى منطقة التبعية .

أما بالنسبة لمجموعة من الدول (كتلة معينة) فإن المدى المسموح به يتراوح من ٥٠-٦٠ ٪، وتكون الدولة في حالة استقلال إذا انخفض المدى عن ذلك، أما إذا ارتفع أكثر من هذا فإن الدول تقع فى منطقة التبعية .

وبالنظر فى الجدول رقم (٨) نجد أن مصر تقع فى منطقة التبعية بالنسبة لوارداتها من الولايات المتحدة الامريكية دون غيرها سواء بالنسبة لدولة بعينها أو لكتلة معينة ، وهى تبعية شديدة تنذر بالخطر ومدى فداحة الاعتماد عليها فى الحصول على الغذاء.

مما سبق ، وباستعراض مدى تدنى نسب الاكتفاء الذاتى من بعض السلع الاساسية (السكر - الحبوب - الزيوت النباتية - اللحوم .....)

نرى ما يتعرض له الأمن الغذائي الوطني من تهديد، ومن خلال مؤشرات التبعية نستطيع أن نقول أن أزمة الغذاء وصلت إلى حد باتت تهدد الأمن والاستقرار سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأن استمرار هذا الوضع سيفضى فى النهاية الى تعثر وانهيار كل المشروعات التنموية الهادفة لتطوير الفرد اقتصادياً واجتماعياً.

أنه مع استمرار هذا الوضع سيكون من المستحيل الوفاء باحتياجات السكان من الغذاء فى ظل العجز المتزايد فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ولجوئنا بصورة متزايدة الى الدين الخارجى الذى تزايدت نسبته أيضاً الى اجمالي الناتج القومى.

ويمكن أن نلخص مخاطر العجز الغذائى

١- مخاطر اقتصادية :

حيث أن العجز الغذائى يرتبط بالعديد من المتغيرات الاقتصادية يأتى فى مقدمتها الواردات السلعية الغذائية حيث بلغت نحو ٢٥,٢٪ من جملة الواردات السلعية المصرية عام ٢٠٠٠ فى حين بلغ نصيب مصر من الصادرات السلعية الغذائية نحو ١٠,٨٪ عام ٢٠٠٠ من جملة الصادرات السلعية المصرية .

ولقد انعكس ذلك على ارتفاع قيمة الواردات من السلع الزراعية الغذائية عن قيمة الصادرات ، مما أدى إلى عجز فى الميزان التجارى الغذائى بلغ نحو ١٠٢١٣,١ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ ، أى بما نسبته نحو ٣٢,٢٪ ، ومع محدودية الموارد من النقد الاجنبى أدى هذا الوضع الى استنزاف موارد النقد الاجنبى التى كان لابد لها أن تتوجه لشراء السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية لاقامة المصانع وزيادة فرص التوظف للاعداد الهائلة من الشباب التى تدخل سنويا الى سوق العمل مما يعوق جهود التنمية، كما أدى إلى تزايد عجز ميزان المدفوعات وارتفاع عبء الديون الخارجية ، وعلى هذا فإن زيادة فاتورة واردات الغذاء تستحوذ على نصيب كبير من جملة الصادرات السلعية المنظورة وهى بذلك تمثل أعلى درجات التبعية للعالم الخارجى. (٩)

كذلك فإن استمرار اللجوء لاستيراد الغذاء لسد احتياجاتنا الغذائية يشكل فى حد ذاته عامل جذب للتضخم العالمى الى جانب ما يسببه العجز فى مواردنا الغذائية المحلية من تضخم فى السوق المصرى حيث أن النقص فى السلع الزراعية الغذائية يؤدى الى ارتفاع اسعارها .

وكما يقول د. رمزى زكى إن " كل هذه العوامل أسهمت فى إبطاء عجلات التنمية بالقطاع الزراعى ، قد تفاعلت مع بعضها البعض فى ظل الموجة التضخمية التى شهدتها مصر ، لتعزز فى النهاية ظاهرة تضخم النفقة لغالبية محاصيلنا الزراعية .. ، إذا لم يعط القطاع الزراعى أهمية خاصة فى جهود التنمية المستقبلية فليس هناك أمل للفكاك من قوى التضخم فى مصر " .

إلى جانب هذه المتغيرات فهناك العديد من المجالات التى تتأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقضية العجز الغذائى مثل إبطاء معدل النمو فى الدخل القومى ، معدل نمو القطاعات الأخرى ، مستوى التنمية البشرية فى مصر باعتبار أن الغذاء أحد العوامل الرئيسية فى التأثير على صحة الافراد والتى تعد بدورها أحد مؤشرات التنمية البشرية .

٢- مخاطر سياسية واجتماعية :

لا يجوز أن نخدع أنفسنا بسد احتياجاتنا الغذائية من الخارج ، فالاعتماد الغذائى على الغير يوفر للدول المصدرة مردود االقتصاديا وسياسيا ، فالأمن الغذائى هو أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجى القومى ، فإن ارتفاع نسبة الواردات الغذائية الاساسية وخاصة الحبوب (القمح) حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من القمح نحو ٥٤٪ والذى يأتى أساساً من أمريكا وكندا واستراليا والمجموعة الاوربية ، سوف يدخل الدول العربية مع نحو ٩٠ دولة نامية فى منافسة حادة من أجل الحصول على احتياجاتها الغذائية ، وغنى عن الذكر أن سلاح القمح أصبح واحداً من أهم الاسلحة التى تستخدم فى التأثير على استقلالية القرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وقد تبين لبعض الدول العربية خطورة استخدام هذا السلاح فى التأثير على الموقف السياسى تجاه بعض الاحداث السياسية الاخيرة فى اطار العلاقات الدولية المعاصرة ، وتزداد خطورة الموقف إذا علمنا أن انتاج مصر من القمح لا يكفى حاجة البلاد لأكثر من ثلاثة شهور ، بينما تعتمد استراتيجية الأمن الغذائى على توفير قدر من الانتاج يكفى على الأقل ستة شهور ويحتمل أن يصبح توافر القوة الشرائية أمر غير كاف للحصول على القمح أو تحقيق مفهوم الأمن الغذائى والاستقرار السياسى .

ولا يخلو التاريخ من تجارب استخدام القمح كسلاح سياسى خاصة إذا كان يقدم فى شكل معونات. [١٠]

هذا على الصعيد الدولى ، أما على الصعيد الداخلى فقد يترتب على الاعتماد على الخارج فى الحصول على الغذاء مخاطر سياسية ، فقد يؤدى لاضطرابات داخلية وتفاوتات اجتماعية واسعة فى اوقات الازمات نتيجة لما يستتبع هذا من ارتفاع اسعار السلع الغذائية بدرجة ملحوظة خاصة السلع الغذائية الاساسية مما يشكل مزيدا من الضغوط على محدودى الدخل مما يهدد الأمن والاستقرار الداخلى.[١١]

كما أن استيراد المواد الغذائية الاساسية يتم بصفة اساسية لاستهلاك المدن التى لا يتاح لها من الانتاج المحلى ما يكفى لسد احتياجاتها حيث يأتى الاستهلاك الريفى على معظم أو كل هذا الانتاج .

وبالتالى فإن التوسع العمرانى وما يصاحبه من نمو صناعى وخدمى رهن باستيراد القمح مما يشكل خطرا سياسيا واقتصاديا هاماً .

الاتجاهات الحالية والآفاق المستقبلية

بخلاف بعض الاستثناءات فإن النتائج التى وصل إليها الانتاج الزراعى كانت أقل من التنبؤات المستخلصة من دراسة منظمة الامم المتحدة للتغذية والزراعة بمناسبة " الخطة الاقليمية الغذائية ، كما أن فكرة (التعبئة القصوى) التى سيكون من الضرورى تطبيقها من أجل تحسين الوضع بشكل ملموس تبدو بعيدة عما يمكن إنجازه .

إن الدول العربية بصفة عامة أصبحت تأكل من موانئها أكثر مما تأكل من أراضيها، وأهدرنا مواردنا القومية والقطرية الى حد وصل فيه السودان وهو المرشح لأن يصبح (سلة الغذاء) فى الوطن العربى الى (سلة الاستجداء) حيث انتهى به الامر الى وضع اصبح فيه عاجزاً عن الوفاء بحاجات سكانه من الغذاء.[١٢]

إن علينا وقف عوامل التدهور ولو بالحد الادنى الممكن والمقبول قطريا وقومياً مع ضرورة التنبيه الى أهمية تعميق الوعى وخلق رأى عربى قومى مستنير لتحقيق المزيد من العمل القطرى والقومى فى مجال الغذاء .

ونلقى الضوء على بعض المحاور التى يجب التركيز عليها :

١- إعطاء أهمية خاصة للتوسع فى مساحة محاصيل الحبوب خاصة القمح من خلال إدخال الأصناف عالية الانتاجية قصيرة العمر فى إطار سياسات انتاجية وتسويقية محفزة .

٢- التراجع عن استخدام سياسات الارض والمياه لتعديل التراكيب المحصولية بحيث نأخذ فى الاعتبار مبدأ الميزة النسبية بما لا يؤدى للحد من التوسع فى مساحة محاصيل الغذاء الاساسية خاصة القمح .

٣- إجراء مراجعة هيكلية فى تخصيص الاستثمارات بما يحقق زيادة الأهمية النسبية لقطاع الزراعة مع دعم استثمارات البنية الاساسية لتنمية الموارد الارضية والمائية والبشرية والتكنولوجية فى اتجاه زيادة مساحة وانتاجية محاصيل الغذاء الاساسية .

٤- إعطاء أهمية أكبر لقضايا الانتاج وسياسات التداول والتوزيع والتصنيع والاستهلاك ووضع سياسة غذائية مناسبة تحد من إهدار الموارد الغذائية المحدودة وتحسين نوعية الغذاء المتاح وعدالة توزيعه .

٥- ما يواجهه الفلاح من ضغوط أدت لفقدان الريف لقوة العمل المنتجة وإضعاف الالتصاق بالأرض والاهتمام بها. هذا الى جانب أن القرية لا تزال أقل حظ فى فرص العمل والدخل والخدمات مما يجعلها بيئة طاردة لسكانها مما يستلزم ضرورة مواجهة الضغوط الاساسية المقيدة لانتاجية الفلاح من تطوير الخدمات والمرافق الاساسية وتحسين معدلات التبادل بين الريف والحضر من خلال السياسات السعرية والتسويقية الى جانب الاهتمام بالاسعار وعناصر الدعم المحفزة للمنتجين خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل الاساسية .

٦- دعم وتطوير المؤسسات البحثية والتكنولوجية وعقد ندوات دورية لخبراء الأمن الغذائى العربى .

٧- إن التنسيق بين سياسات التنمية الزراعية القطرية العربية أمر ضرورى لتحقيق أهداف الأمن الغذائى العربى.

إن استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك فيما يتعلق بالغذاء أصبحت أمراً ملحاً لمواجهة السياسة الدولية التى تمارس الضغط على الاقطار العربية فى هذا المجال مما يستلزم تحقيق التعاون والتعامل الاقتصادى العربى والتنسيق بين سياسات التنمية الزراعية فى الدول العربية. [١٣]

إن التعاون والتكتل والتنسيق الاقتصادى قد أصبح من سمات الاقتصاد العالمى المعاصر. وقد واجهت جهود التكامل الاقتصادى العربى العديد من المقومات والتحديات حيث نجد أن سياسات التنمية الاقتصادية فى العديد من الدول العربية تتجه نحو تعميق الانعزالية فى التنمية القطرية وانخفض مستوى التنسيق بين الدول العربية مما تترتب عليه استمرار حاجتها واعتمادها على العالم الخارجى للحصول على العديد من السلع خاصة الغذائية .

لذا فإن وجود حد أدنى من التنسيق فى خطط التنمية العربية يعتبر ضرورة ملحة ، حيث أن العمل العربى المشترك فى مجال الأمن الغذائى خاصة بالنسبة للتخصص الاقليمى وزيادة الانتاج وتوفير مستلزماته وبناء مخزون غذائى داخل المنطقة العربية، يعتبر ضرورة حتمية لضمان تدفق وتوفير الاحتياجات الغذائية والخروج من قيود التبعية الغذائية للعالم الخارجى .

إن الامكانيات العربية فى التوسع الافقى والرأسى فى الزراعة وانتاج الغذاء كبيرة جدا وغير مستغلة استغلالا تاما وصحيحا كما هو معروف وكذلك يمكن عن طريق العمل العربى المشترك وتوفير الاستثمارات اللازمة التى لا يزال القطاع الزراعى العربى يعانى من ضآلتها إحداث دفعات قوية فى الانتاج وتحقيق الأمن الغذائى العربى وسد الفجوة الغذائية فى مدى زمنى قصير .

٨- رغم هول مخاطر الاعتماد العربى الغذائى على العالم الخارجى فإن بإمكان الوطن العربى أن يدرأ هذا الخطر بالإسراع فى تنفيذ السوق العربية المشتركة ، وتجربة المجموعة الأوربية مفيدة فى هذا الصدد ، فقد كانت المبادلات بين الدول الأعضاء فى هذه المجموعة دائماً فى ازدياد مضطرد أكثر من المبادلات مع طرف ثالث . مما يعنى إمكانية زيادة المبادلات الزراعية والغذائية فى المستقبل بين الدول العربية إذا اتفقت سياسة الإنتاج مع الإدارة السياسية وهو ما يستلزم قدرا كبيرا من الجهد حتى يمكن تعبئة الإمكانات واستغلال الفرص الهامة لإتمام التكامل .

قائمة المراجع

١. محمود منصور وآخرون، الزراعة والغذاء فى مصر، منتدى العالم الثالث، مكتبة مصر، دار الشروق، ٢٠٠١ .

٢. الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية الرئيسية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، ١٤٢، ، ٢٠٠١

٣. إبراهيم العيسوى، قياس التبعية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، ، ١٩٨٩

٤. د.سعد نصار، إنجازات قطاع الزراعة واستصلاح الأراضى وأهم التوجهات المستقبلية للتنمية الزراعية فى مصر، مؤتمر حتمية تطويع ثورة التكنولوجيا الحيوية لخدمة أهداف التنمية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، /١٩٩٨

٥. محمود منصور، الموارد والغذاء فى الريف المصرى، متابعة إيجابية للتطورات خلال العقود الثلاثة الأخيرة، المسألة العلاجية والزراعية فى مصر، مركزالبحوث العربية، القاهرة، ، ١٩٩١

٦. الأمن الغذائى وسكان الحضر الفقراء، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومى، يونية ، ١٩٩٧

٧. الأمن الغذائى: مابعد المنظور الحديث، المجلة المصرية للتنمية، والتخطيط، معهد التخطيط القومى، يونية، ١٩٩٧ .

٨. د.منى مصطفى البرادعى، سياسة الغذاء فى مصر، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، ١٩٨٨ .

٩. الزراعةالمصرية والسياسة الزراعية فى إطار نظام السوق الحرة، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، ١١٢، ١٩٩٨ .

١٠- عبدالرازق حسن، الأنماط التنموية القطرية والإقليمية العربية والسوق الدولية، بحث مقدم للمؤتمر التاسع لاتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد، ١٩٨٥.

١١- الأمن الغذائى فى العالم العربى، بيان صادر عن ندوة منتدى الفكر العربى، عمان، ١٩٨٦.

١٢- دور علاقات التبعية فى أزمة التنمية فى العالم الثالث، أحمد محمد ثابت، رسالة ماجستير، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٣.

١٣- اقتصاديات دول الخليج العربى بين التخلف والتبعية، رسالة دكتوراه، محمد عيد ناجى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧.